دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	السلطة السياسية ومنطق التكامل المنهجي : دراسة في الخصائص المنهجية لعلم السياسة المعاصر
المصدر:	المجلة العربية للعلوم الإنسانية
الناشر:	جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي
المؤلف الرئيسي:	محمد، عبدالغفار رشاد
المجلد/العدد:	مج 12 , ع 45
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1993
الشهر:	الخريف
الصفحات:	82 - 115
رقم MD:	8217
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	البيروقراطية، العلوم السياسية، العصر الحديث، النظريات السياسية، المؤسسات السياسية، التحليل السياسي، المشاركة السياسية، علم الاجتماع السياسي، السلوك السياسي، النفعية، علم النفس السياسي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/8217

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

السلطة السياسية ومنطق التكامل المنهجي
(دراسة في الخصائص المنهجية لعلم السياسة المعاصر)

عبد الغفار رشاد محمد*

* حصل على دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية عام ١٩٨١م من جامعة القاهرة.
يعمل حالياً أستاذاً بقسم العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

الملخص

تحاول هذه الدراسة استكشاف ضرورة، وأهمية التكامل المنهجي في دراسة الظاهرة السياسية، وقد فرضت التطورات المنهجية الحديثة في علم السياسة هذا المدخل للتكامل المنهجي، وبذلت جهود عديدة لصياغة نظرية من خلاله.

وتنقسم الدراسة إلى جزأين يتناول **أولهما**: التطور الحديث في منهاجية علم السياسة، ويشير إلى مدرسة «المؤسسية الجديدة» وإلى المعالجة الحديثة، والتي تركز على السياق المحيط بالمؤسسات. ويحدد **الجزء الثاني** من الدراسة السمات المنهجية لعلم السياسة المعاصر، والاعتبارات المنهجية التي تفرض التكامل المنهجي.

وتخلص الدراسة إلى أن علم السياسة يتجه على نحو ملحوظ، إلى مزيد من التكامل المنهجي، وأن الدراسة السياسية الحديثة للسلطة تتجه إلى تبني منظور جديد. فقد أخذت الدراسة الحديثة تتضمن التفاعلات الإنسانية، والسلوك السياسي، وتبحث بناء القوة في المجتمع من خلال أدوات ووسائل جديدة. وقد أدت التأثيرات المتلاحقة للعلوم السلوكية، على البحث السياسي، إلى أن أصبح علم السياسة بمثابة التطبيق العامل للعلوم الاجتماعية على الجوانب السياسية للمجتمع.

وبينما تقدم المناهج التقليدية لدراسة السلطة السياسية تفسيراً جزئياً، فإن مدخل التكامل المنهجي يقدم تفسيراً كاملاً معقداً. وهذا المدخل، والذي يؤكد على وحدة العلوم الاجتماعية، يركز على العلاقات الوثيقة بين علم السياسة، والعلوم الاجتماعية، ويجعل من الممكن الإسهام في بناء نظرية في علم السياسة.

مقدمة

السلطة: المفهوم المركزي لعلم السياسة

إن المجتمع المعاصر لا يمكن له أن يحيا ويحافظ على بقائه فقط على أساس من المبادىء أو القيم والمثاليات وحدها، أو حتى المؤسسات التي تعكس قيماً كالعدالة أو الحرية وحدها، فذلك المجتمع لكي يستمر في الوجود، فإن القرارات يجب أن تتخذ، والصراعات تحل، والسلطة أيضاً يجب أن تمارس، حتى تظل مقومات الحياة قائمة ودائمة[١].

أصبحت السلطة السياسية تحتل بؤرة اهتمام علم السياسة [٢]، ويجعل ديفيد ايستون من السلطة المفهوم المركزي لعلم السياسة المعاصر[٣]، بمختلف فروعه وموضوعاته ومجالاته، الأمر الذي يعطي أهمية خاصة لدراسة ظاهرة السلطة السياسة، سواء من حيث خصائصها المنهجية، أو أصولها ومقوماتها الفكرية، أو من حيث مصادرها وصورها والأسس التي تستند إليها.

وتكتسب دراسة السلطة أهميتها في المجتمع المعاصر، خصوصاً وأنها ظاهرة ملموسة عادة في كل أوجه الحياة، وعلى الأخص عندما تكون جديرة بحماية حياة المواطن، وحفظ مقومات الأمن والنظام من عوامل ومظاهر الاضطراب والعبث والفوضى والانهيار، بالرغم مما قد يرتبط بها أحياناً من ترتيبات أو إجراءات، أو من تقييد أو تحديد للحركة. بل وقد تفرض الضرورة أحياناً إجراءات معيّنة للقمع واستخدام العنف، أو القهر والقوة في صورها العارية أو الماديّة المكشوفة[٤]. ذلك أن روح الفوضى والاضطراب قد تتحدى السلطة وتفرض عليها مثل هذه الإجراءات والترتيبات.

بمعنى آخر قد يكون ممكناً الدفاع عن استخدام العنف، خصوصاً في حالات يكون من المتوقع لهذا الاستخدام أن يلطف أو يخفف من حدة وحجم المظالم أو المعاناة بشكل يفوق حدة وحجم المعاناة أو المظالم التي قد تترتب على هذا الاستخدام للعنف[٥].

وتتعرض دراسة السلطة ـ بالرغم من أهميتها ـ لقدر كبير من التشكيك في

نوايا الباحث وأهدافه الحقيقية، ومع ذلك لا يشك أحد في أهمية السلطة ومحوريتها في المجتمع بجميع مظاهر الحياة فيه(٦).

لكن مهمة الباحث قد تتجاوز هذه الشكوك، ويصبح هدفه إبراز الواجب الأخلاقي الذي يفرض طاعة السلطة في المجتمع الديمقراطي، بعبارة أخرى توضيح أهمية وضرورات السلطة السياسية، وتوضيح حقيقة أن المحكومين مرتبطون بل وملتزمون بطاعة سلطة حكومتهم الشرعية، عن وعي وإدراك، في ممارساتها الشرعية، لمظاهر قوتها واختصاصاتها(٧).

من هنا تتأكد أهمية ما تقوم به السلطة، في فرض النظام، سواء تجسدت هذه السلطة في شكل الأبنية أو المؤسسات، أو في شكل الدساتير والقوانين والقواعد الأخرى المستقرة، أو أخذت شكلاً أخلاقياً معنوياً أو دينياً. وهذا النظام قد يكون نتيجة يفرضها العقل والحركة المقصودة المخططة، أو قد يكون النظام نتيجة تفرضها عمليات المنافسة والإكراه، وما يرتبط بهما من مساومة وعلاقات قوة وعمليات لاتخاذ القرارات(٨).

وتثير هذه الدراسة تساؤلات عديدة حول كيفية الاقتراب من ظاهرة السلطة، والأطر المنهجية الملائمة لدراستها؟ وذلك في ضوء التطور المنهجي في علم السياسة، وما أسفر عنه هذا التطور من نتائج أهمها:

أولاً: عودة الاهتمام بالمؤسسات السياسية، وإن كان اهتماماً يأخذ شكلاً حديثاً ومن خلال المناهج الحديثة وأدوات البحث والمفاهيم الجديدة جنباً إلى جنب مع الاهتمام بالجوانب القيمية والسلوكية لظاهرة السلطة.

ثانياً: الاهتمام بالمحتوى الاجتماعي، للعملية السياسية، والتأثير الذي يمثله السياق المحيط بهذه العملية.

ثالثاً: الخصائص المنهجية لعلم السياسة المعاصر، وهي الخصائص التي تؤكد أهمية نظرية التكامل المنهجي، وضرورتها في ظل معطيات معينة.

ويتناول البحث موضوع الدراسة في قسمين، أولهما بعنوان «نحو إطار منهجي لدراسة السلطة السياسية». ويتضمن التطور المنهجي في علم السياسة،

بإيجاز، وعودة الاهتمام بالمؤسسات السياسية، والعملية السياسية وفق المعالجة الحديثة التي تبرز أهمية السياق أو البيئة المحيطة بهذه العملية، وكيف انعكس التطور المنهجي على دراسة السلطة السياسية. أما القسم الثاني فيخصص لدراسة الخصائص المنهجية لعلم السياسة المعاصر، والاعتبارات التي تفرض التكامل المنهجي.

أولاً: نحو إطار منهجي لدراسة السلطة السياسية

التطور المنهجي في علم السياسة

حدث تحول جوهري في علم السياسة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، يصف بعض الكتاب هذا التحول باعتباره بمثابة «ثورة منهجية»[٩] . ويعتبر ديفيد ايستون أن النظرية السياسية تجتاز مرحلة المخاض لثورة كبرى[١٠] . نظراً لاتساع وتعدد جوانبها وأبعادها وتأثيراتها على موضوعات البحث ومناهجه وأدواته ونطاقه[١١].

ونتيجة لهذا التحول فإن علم السياسة لم يعد علم الدولة الذي يركز على الجوانب القانونية والدستورية، وأجهزة الحكم، واختصاصاتها[١٢]، وإنما أضحى علماً يعالج موضوعات جديدة بأساليب وأدوات ومناهج حديثة. فقد تراجعت أهمية الجوانب القانونية والشكلية، وإن لم تتلاشى تلك الأهمية، وتبلورت موضوعات وأفكار ومناهج وأدوات جديدة، كالصراع والاتصال والتكامل وصنع القرار، وتحليل النظم والمباريات والجماعات، وبدا استخدام أدوات كالمقابلة والملاحظة والاستبيان وتحليل المضمون وغيرها، وتحول التحليل السياسي بشكل متزايد من الطابع الشكلي الجامد أحياناً، أو الفلسفي أحياناً أخرى، إلى طابع ديناميكي تجريبي[١٣].

لقد كان التقليد القديم لعلم السياسة ـ قبل هذا التطور ـ يركز على دراسة المؤسسات السياسية[١٤]، وفي هذا الإطار كان الطابع الشكلي السكوني الجامد يغلب على تلك الدراسة، ثم بدأت تتبلور التقاليد المنهجية الحديثة في علم السياسة، والتي تهتم على نحو متوازن ومتكافىء، بدراسة القيم والاتجاهات

والتفضيلات والآراء[١٥]، جنباً إلى جنب مع الاهتمام بدراسة المؤسسات. وهي دراسة أخذت شكلاً حديثاً يتسع ليشمل منظمات رسمية ومؤسسات قانونية وأجهزة بيروقراطية وغيرها من مؤسسات تحتل دوراً مسيطراً في الحياة المعاصرة، جنباً إلى جنب مع المنظمات غير الرسمية، والجماعات المختلفة التي تضم معظم الفاعلين الرئيسيين في الحياة السياسية المعاصرة[١٦].

عودة الاهتمام بالمؤسسات

يمثل التأكيد على المؤسسات تراثاً كلاسيكياً في علم السياسة، منذ أن جمع أرسطو ووصف نحو ١٥٠ دستوراً، معتقداً أن الدساتير تحدد النتائج الاجتماعية ونمط الشخصية الفردية، وهذه الأهمية الأولية، والتي عرفت منذ القدم، للمؤسسات استمرت تفرض على الباحثين ألا يتجاهلونها أو يقللون من قيمتها في البحث، وتتجه البحوث الحديثة إلى الاهتمام بالمؤسسات، وذلك إلى جانب الاهتمام بجوانب القيم والاتجاهات ومعايير السلوك، وما يسميه بعض الباحثين المهارة والفن السياسي[١٧].

لقد عاد الاهتمام مرة أخرى في إطار علم السياسة المعاصر بالمؤسسات السياسية، الأمر الذي يقود بعض الباحثين إلى استنتاج إمكانية عودة الاهتمامات القديمة وما يرتبط بها من مناهج وأدوات وموضوعات تقليدية، استخدمت في إطار علم السياسة التقليدي، سواء في شكلها القديم، أو في ثوب جديد. وهذا الاستنتاج ـ بالرغم من وجاهته الظاهرية ـ قد لا يكون صحيحاً في كل عناصره ومدلولاته، خصوصاً بالنظر إلى مضمون ونوعية التحليلات والكتابات التي تعبر عن عودة هذا الاهتمام، أو ما يمكن تسميته بالمدرسة الحديثة في دراسة المؤسسات.

فدائرة المعارف البريطانية، والموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية تجعل هذه المؤسسات أحد المعايير الأساسية للحضارة، وتضعها على قدم المساواة مع معايير أخرى كالتكنولوجيا والاتصال وغيرها[١٨]. وتمثل عملية بناء المؤسسات أهمية مركزية في تحليلات صمويل هنتنجتون[١٩]. ويعتقد عالم السياسة الأمريكي مايرون وينر أن التنظيمات شرط أساسي للتقدم، لأنها توفر في

المجتمع القنوات التي تتجمع فيها تفضيلات الأفراد لتحقيق الغايات المشتركة، وأدوات لحل وتسوية الصراعات التي تلازم المجتمعات الحديثة، ويرجع وينر نجاح مجتمع مقارنة بمجتمع آخر إلى مقدرة أفراد المجتمع الناجح على بناء وتكييف واستمرار مؤسسات معقدة لإنجاز أهداف عامة(٢٠). وبدون تلك القدرة على بناء المؤسسات يعاني المجتمع انهياراً تنظيماً في رأي وينر.

ويعتبر ديفيد ابتر أن المؤسسات الفعالة وحدها هي القادرة عى ضبط المطالب وتنظيمها وتتيح لها التعبير والشرعية، وتيسر التغيير(٢١). أما هارولد لاسويل فيركز على قدرة المؤسسات في عمليات صنع القرارات واختيار البدائل بطريقة تكفل تحقيق تفضيلات وتوقعات وقيم المجتمع وما يصبو إليه الأفراد في حدود الموارد المتاحة(٢٢). كذلك أكد لوشيان باي أهمية قيم وتوقعات الأفراد لضمان الفاعلية للمؤسسات وذلك دون إهمال لقدرة هؤلاء الأفراد على الترابط مع بعضهم البعض والمشاركة في تحقيق أهدافهم في إطار عمل جماعي(٢٣)، أو إهمال لعوامل الإحساس بالهوية التي تجمعهم وتوحد بينهم كجماعة متماسكة.

ويعتقد بريبنتي في ضرورة أن تؤدي المؤسسات وظائفها كما يتفق وتوقعات وقيم وأفراد المجتمع ويحفظ لهم حداً أدنى من القيم التي يعتزون بها مما ييسر لهم التغلغل في النسيج الاجتماعي والسياسي وتوليد حركة جماعية إيجابية، ويربط بين إمكانية تحقيق ذلك وضرورة إرساء معنى للهوية من خلال المؤسسات وعمليات التنشئة واستخدام التاريخ بوجه خاص لتحقيق ذلك، وأيضاً الدستور الذي يجب أن يحتل مكانة مقدسة وقيماً رمزية عليا، في رأيه، وذلك دون تجاهل للمعايير والاتجاهات العامة السائدة التي لم يتضمنها الدستور(٢٤). وتصبح المؤسسات قادرة على تحويل التعبيرات الشرعية للإدارة الشعبية إلى قرارات وسياسات متخذة(٢٥).

إن المؤسسات القديمة والمؤسسات الحديثة ليست متطابقة تمام التطابق، ثم إن هناك مؤسسات حديثة، كجماعات المصالح، لم تكن معروفة من قبل، والمؤسسات القديمة التي ما زالت قائمة، كالبيروقراطية وحتى الدولة ذاتها،

تعالجها النظريات والتحليلات الحديثة في علم السياسة من منظور مختلف، يميل إلى استخدام إسهامات وإضافات علوم أخرى كعلم اجتماع المعرفة، خصوصاً وأن المدرسة المؤسسية الحديثة ليست خاصة بعلم السياسة وحده، وإنما أصبحت تمثل اتجاهاً حديثاً في علوم الاقتصاد والاجتماع والأنثروبولوجيا وغيرها(٢٦).

وهناك اتجاه متزايد لإبراز أهمية علاقات الاعتماد المتبادل بين المؤسسات السياسية والمؤسسات الاجتماعية المستقلة، والمتماسكة نسبياً، أو على الأقل عدم التركيز على مفهوم تبعية السياسة للمجتمع. فالمدرسة المؤسسية الجديدة تؤكد على دور أكثر استقلالاً لمؤسسات السياسية، وذلك دون تجاهل لأهمية السياق الاجتماعي للعمليات والأبنية السياسية ودوافع الفاعلين السياسيين. وفكرة الاستقلال أساسية لإثبات أن المؤسسات السياسية أكثر من مجرد مرآة تعكس ببساطة القوى الاجتماعية. فالدولة ليست متغيراً تابعاً يقع تحت تأثير المجتمع فحسب، بل إنها أيضاً تؤثر فيه. وأجهزة الدولة ومؤسسات التشريع والتنفيذ والقضاء كلها وغيرها ميادين للقوى الاجتماعية المتنافسة، وهي في الوقت ذاته أبنية وتنظيمات وتجمعات للتعريف بالمصالح والدفاع عنها، وتتمتع بقدر من الاستقلال والتماسك، فالتماسك سمة تبدو جوهرية كالاستقلال، لتبرير النظر إلى المؤسسة كفاعل سياسي له حركة وسلوك وفعل في الواقع العملي. ومفهوم التماسك يجعل من الممكن معالجة المؤسسات باعتبارها صناع للقرارات(٢٧).

والملاحظات الأمبيريقية تشير إلى أن العمليات داخل المؤسسات السياسية، وما تطرحه التفاعلات فيها من نتائج، كمحصلة لعمليات التوفيق والمساومة، تؤثر في الأحداث وفي حركة المجتمع(٢٨)، وعلاقات التفاعل بين المؤسسات السياسية، كالمنافسة بين الهيئات التشريعية والبيروقراطية قد تؤثر في الانقسامات الاجتماعية وما يرتبط بها من انتماءات وهوايات في المجتمع.

العملية السياسية وفق المعالجة الحديثة

أصبح ينظر للعملية السياسية، وما يرتبط بها من نتائج سياسية، في إطار

المعالجة الحديثة باعتبارها تخضع لثلاث عوامل أولية:

أولاً: توزيع المصالح بين الفاعلين السياسيين، وما يرتبط بذلك من توزيع للتفضيلات والآراء.

ثانياً: توزيع الموارد وما يرتبط به من توزيع للقوة.

ثالثاً: القيود المفروضة من خلال قواعد اللعبة السياسية، وما يرتبط بذلك من قواعد دستورية.

وهذه العوامل قد ترجع في نشأتها وتطورها إلى السياق الخارجي للعملية السياسية، كما قد ينظر إليها باعتبارها تنبع من داخل هذه العملية، وكجزء لا يتجزأ منها.

فتوزيع التفضيلات والآراء، على سبيل المثال، يتطور في السياسة، كما في مختلف المجالات والقطاعات الأخرى في المجتمع، من خلال تفاعل وترابط متغيرات وعمليات التعليم والتنشئة والخبرة وغيرها. وهذا ما تؤكده النظرية المؤسسية الحديثة، ووفقاً لهذه النظرية فإن دور القيادة لم يعد دور الوساطة، أو التوفيق بين المصالح المتبادلة، وتلبية مطالب محددة من خلال عمليات التحالف والتمويل، وإنما أضحت القيادة تضطلع بدور المعلم الذي يخلق الدوافع نحو الالتزام والمشاركة، ويعيد تعريف وتحديد المعاني، ويسهم القائد من خلال علاقات التفاعل مع القادة الآخرين، ومع الأتباع، في عملية التحول في التفضيلات والآراء، وفي قبول وجهات النظر واسعة الأفق، والتعاون في إطار معتقدات جديدة.

وتوزيع الموارد كذلك ينبع بدوره من داخل العملية السياسية، ويرتبط بالحياة السياسية ارتباطاً وثيقاً، فالمؤسسات السياسية تؤثر في توزيع الموارد، وهذا التنويع يؤثر في قوة الأطراف أو الفاعلين السياسيين، ومن ثم يؤثر في المؤسسات السياسية، وفي الثروة، والموقف الاجتماعي، والسمعة، والمعرفة، والإلمام بالبدائل المتاحة، والقوة، وهذه كلها جوانب متشابكة لها مغزى سياسي متأصل فيها. فامتلاك منصب سياسي يزود المشارك بالحقوق، ويغير من شكل توزيع القوة، وإمكانيات الوصول إليها، وبدائل السياسة التي يختار من بينها القادة

قد تصوغها الأجهزة القائمة، ونتائج العملية السياسية قد تغير وتعدل من مظاهر القوة، والسمعة، وهذا بدوره يغير ويعدل من النتائج السياسية[٢٩]. وقواعد اللعبة لا يمكن النظر إليها باعتبارها خارج إطار الحياة السياسية، فالدساتير والقوانين والقواعد العرفية للعملية السياسية تسهم في صياغة كثير من التصرفات وأنماط السلوك المحتملة، وفي صياغة اعتبارات الشرعية، وفي استبعاد أو تعزيز أهمية بعض البدائل المطروحة قبل عملية الاختيار السياسي. وهذه القواعد ليست مفروضة بالكامل من النظام الاجتماعي الخارجي، بل إنها تتطور من خلال سياق المؤسسات السياسية، وكثير من الأبنية والأجهزة الهامة في الدولة تستطيع أن تخلق مثل هذه القواعد، وتبلورها، وتحدد لها ضوابط تكفل الالتزام بها واحترامها، وقد يشارك في ذلك السياسيون[٣٠].

أصبح السؤال الأساسي في النظرة المعاصرة لعلم السياسة يدور حول عمليات توزيع الموارد ـ وهي نادرة ـ في وجه صراع المصالح، والقواعد التي تنظم هذه العمليات، وموقع السلطة من كل ذلك، وما تتضمنه هذه العمليات، من تصرف أو حركة تأخذ شكل الاختيار، وهذا الاختيار تصنعه التوقعات بشأن النتائج، وما تسفر عنه من قرارات[٣١].

أصبح علم السياسة هو علم السلطة، ويميل معظم علماء السياسة المعاصرون إلى الاتفاق حول هذا التعريف[٣٢]. وهذا لا يعني أن علم السياسة أصبح يرفض نظرية الدولة أو يتجاهلها[٣٣]، وفي الوقت ذاته لم يعد أسيراً لها مقيداً بحدودها. وبذلك اتجه علم السياسة إلى التخلص من النظرة التقليدية التي ركزت على الجوانب والهياكل الشكلية أو الوصفية والرسمية المرتبطة بالدولة، والتي تجاهلت عوامل التغير والنمو الديناميكية،، والمؤسسات والجماعات غير الرسمية في المجتمع[٣٤].

كيف انعكس التطور المنهجي على دراسة السلطة؟

جاء هذا التطور في مناهج وأدوات البحث نتيجة الاتصال الوثيق بين علم السياسة والعلوم السلوكية، خصوصاً علم الاجتماع، وعلم النفس[٣٥]، وانعكس هذا التطور على موضوع السلطة السياسية، فلم تعد معالجة قاصرة على السلطة

التنفيذية، أو غيرها من هيئات، في شكل قانوني أو سكوني أو وصفي، أو في صورة ما يجب أن تكون عليه هذه الهيئات، بل أصبح التفاعل الإنساني والسلوك السياسي هو موضوع الدراسة، وأصبح التركيز على من يملكون مقومات السلطة أو القوة السياسية، سواء كانوا أفراداً أم جماعات(٣٦)، وهكذا فإن التطور في مناهج الدراسة الذي أفرزته المدرسة السلوكية أدى إلى نتائج هامة في العلوم السياسية، بالرغم من عدم اكتمال مقومات هذا التطور نحو غاياته(٣٧)، وكذلك في دراسات السلطة السياسية، بدورها، وبدأت فروع ودراسات جديدة تضيف إلى رصيد دراسات السلطة السياسية، كعلم الاجتماع السياسي وعلم النفس السياسي، وتطرح نظرة انتقادية إلى معالجات علم السياسة التقليدية، وبيان أوجه القصور أو العجز الذي ظلت تعانيه في الماضي، وما يمكن أن تقوم به هذه الفروع والدراسات الجديدة لمعالجة مثل هذا القصور أو العجز.

لذلك تحاول الدراسات الحديثة الإفادة من الأفكار والتحليلات التي يقدمها علم الاجتماع السياسي، على وجه الخصوص، نظراً لاهتمامه بموضوع القوة والسلطة السياسية من جهة، وتقديمه رؤية انتقادية في معالجته لهذا الموضوع من جهة ثانية.

لقد بدأ علم السياسة يتحول إلى استخدام المناهج السلوكية، أو مناهج العلوم الاجتماعية الجديدة للتحليل السياسي في العشرينيات من القرن العشرين(٣٨)، حيث ارتبط عقد العشرينيات بمحاولات لتأكيد الأهمية المتزايدة للتكامل بين المناهج المختلفة في إطار العلوم الاجتماعية، وقد تأثر علم السياسة بهذه المحاولات، وظهر علم الاجتماع السياسي وأخذ يتبلور باعتباره تطبيقاً للمفاهيم والمناهج المختلفة لعلم الاجتماع على دراسة السلوك السياسي والمؤسسات السياسية(٣٩).

وقد دفعت القضايا والتطورات التي شهدتها سنوات الثلاثينيات والأربعينيات، خصوصاً مع نمو الحركات السياسية الشمولية، دفعت الباحثين في العلوم الاجتماعية، وبوجه خاص في إطار علم النفس وعلم الأنثروبولوجيا، إلى تطبيق مفاهيمهم ومناهجهم لتحليل مصادر الظاهرة السياسية بأشكالها وصورها المختلفة.

وشهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تغيراً هاماً في مجال البحث والدراسة لعلم السياسة، وبدأ علماء السياسة يستخدمون إلى حد كبير، وتدريجياً، المناهج والأطر التحليلية والنظرية لعلم الاجتماع السياسي وعلم النفس في التحليل السياسي، وبدأت تنتشر دراسات عن الاتجاهات السياسية والسلوك التصويتي وغيرها من موضوعات أضحت شائعة بين الباحثين[٤٠].

يصف أحد الباحثين أهمية هذا التطور ومغزاه، بالنسبة لعلم السياسة الذي أصبح بمثابة «التطبيق للعلم الاجتماعي العام على الجوانب السياسية والحكومية للمجتمع»[٤١]، فيعتقد أن كل العلوم الاجتماعية أصبح عليها أن تعمل من خلال نفس المفردات النظرية، ومن خلال نفس المخطط العام، فالسلوك الاجتماعي عامة يحدث من خلال الجماعات، ومن ثم تتضمن كل العلوم الاجتماعية تفسيراً لسلوك الجماعة والقيادة والقرارات والضبط الاجتماعي وما إلى ذلك، بل وأشار الموند إلى أن النظرية السياسية ليست نظرية للعملية السياسية بقدر ما هي نظرية ترتبط بعلم النفس وبعلم الاجتماع[٤٢]، وأشار ليبست إلى أن التصنيف إلى فئات وجماعات سياسية في المجتمع لا يستند إلى أسس سياسية بقدر استناده إلى الأسس السوسيولوجية[٤٣]. وأصبح علم السياسة، وهو الأقدم بين العلوم الاجتماعية، وأيضاً ومن منظور التطور الحالي أحدث هذه العلوم، يواجه صعوبات تتعلق بتحديد مجال اهتمامه، ونطاق تحليلياته الخاصة، بمعنى آخر تحديد بؤرة اهتمام البحث، على المستوى التحليلي، وجانب السلوك الإنساني الذي يتناوله، وطبيعة الأحداث والوقائع السياسية[٤٤].

لقد أخذت دراسة السياسة تتأرجح، ومنذ البداية، بين نهايتين أو قطبين، أولاهما يمثلها تركيز الباحثين على المؤسسات السياسية كتنظيمات للتغير الاجتماعي وللضبط الاجتماعي، فنظر هؤلاء الباحثون إلى سلوك الدولة ومقاصد الأمير باعتبارها الجوانب الأكثر أهمية، أما الثانية فيمثلها، وعلى عكس الأول، كتابات أولئك الذين أكدوا على أن العوامل والظروف غير السياسية إنما تؤثر على المؤسسات والأحداث والوقائع السياسية.

والحقيقة أن المدرستين تختلفان في طبيعتهما وتأكيدهما، فهل تكون

الأولوية للسياسة أم للمجتمع؟ ذلك لأن المؤسسات والعوامل غير السياسية تدخل وبشكل نهائي في مجال ومضمون العلوم الاجتماعية المختلفة كعلم الأنثربولوجيا وعلم الاجتماع وعلم النفس وعلم الاقتصاد وغيرها. لكن العلاقة بين هذه العلوم وعلم السياسة أثارت، ومنذ البداية أيضاً، الاهتمام بشكل كبير(٤٥).

وتبرز تحليلات علم الاجتماع السياسي على وجه الخصوص الأسس والجوانب الاجتماعية للعملية السياسية، بما تضمه هذه العملية من جماعات وأدوار، وحركة وصراع وتغير، وأبنية ومؤسسات وتنظيمات وقوى، وقيم وأنماط ثقافية وسلوكية وغيرها. كذلك فإن هذه التحليلات تبرز أهمية إدراك الثنائية بين الدولة والمجتمع، وما يرتبط بها من ثنائيات أخرى مثل الحرية في مقابل السلطة، الحكم والطاعة، الإقناع والمقاومة، الإهمال أو التهميش والتمثيل أو المشاركة، الحكام والمحكومين(٤٦).

وعلم الاجتماع السياسي عندما يدرس أنماط السلوك السياسي والنظم وغيرها في إطار علاقتها بالسياق الاجتماعي، فإنه يقدم إسهاماً لتوسيع آفاق البحث والتحليل السياسي(٤٧)، وهو ما يتضح في دراسات القوة والسلطة السياسية في إطار بيئتها الاجتماعية(٤٨).

إن هناك علاقة بين السياق الاجتماعي والفرد، فالفرد لا يمكن فهمه، وما يمثله من سلوك سياسي، بمعزل عن السياق المحيط به، ولا يمكن التسليم بعقلانية الفرد في كل الحالات، لأن افتراض هذه العقلانية بشكل دائم معناه تجاهل تأثير السياق الاجتماعي، وهو التأثير الذي يتضمن جانبين:

أولاً: التأثير من خلال عضوية الجماعات المرجعية، فالسياق الاجتماعي هنا يصبح مصدراً للولاء الاجتماعي، وعضوية الجماعات.

ثانياً: التأثير من خلال التفاعل الاجتماعي، ذلك أن السياق الاجتماعي يعمل على التحويل في مضمون التفاعل الاجتماعي.

معنى هذا أن التصرف العقلاني الرشيد لا يمكن افتراضه في السياسة لأن

هناك التأثير الاجتماعي، والعلاقات المتبادلة التي تربط الفرد ببيئته[٤٩]. بل ويعتقد البعض أن النظم السياسية ذاتها إنما تتشكل وفق المتغيرات الاجتماعية والطبيعية للبيئة المحيطة بهذه النظم[٥٠].

ولا شك أن دراسات الاجتماع السياسي في تأكيدها للعلاقة المتبادلة بين السياسة والمحتوى الاجتماعي ـ وهو الأكثر اتساعاً وشمولاً ـ قد أدى إلى تحول له أهميته في طبيعة التحليل السياسي. ويقدم علم الاجتماع السياسي نفسه على أنه الأقدر على فهم ودراسة العملية السياسية كاملة، في سياقها الاجتماعي العام، وعلى النظرة الأكثر شمولاً للعوامل المؤثرة في هذه العملية السياسية، والاهتمام بالجوانب غير الرسمية، وغير الظاهرة منها[٥١].

يعتقد علماء الاجتماع السياسي أن عالم الحياة السياسية، وكذلك القوة والسلطة السياسية، إنما هي جزء من عالم الحياة الاجتماعية، ومن ثم فإن الاقتصار في التحليل على تحديد رؤية القوة أو السلطة أو من يملكها، ومن هو الأقوى في المجال السياسي، يمثل صورة جزئية وربما غير صحيحة أو مشوهة مبتورة. يقول أحد علماء الاجتماع السياسي: «إن القوة أو السلطة لا تمارس إطلاقاً في فراغ»[٥٢] بمعنى أن لها سياقها ونتائجها الاجتماعية، ولا يهتم علم الاجتماع السياسي بمجرد وجود القوة أو السلطة، وإنما أيضاً نظرة المجتمع إليها، ومناقشته لها، واحترامها أو مخالفتها، وكيف يتم إسباغ الشرعية عليها. وهل ترجع قوة الجماعات الحاكمة إلى الإرادة الشعبية؟ أم أنها قد انبثقت من خلال مناورات الجماعات صاحبة القوة أو السلطة وتلاعبها بالرأي العام؟

معنى هذا أن دراسة السلطة السياسية ـ في إطار علم الاجتماع السياسي وما يقدمه من إسهامات ـ تعتبر ذا مغزى خاص[٥٣]، وذلك رغم أن حقل علم الاجتماع السياسي لم يحدد تحديداً واضحاً بعد، وأنه ليس حقلاً جديداً حيث ترجع جذوره إلى القرن التاسع عشر.

ثانياً: الخصائص المنهجية لعلم السياسة المعاصر

يقدم علم السياسة المعاصر رؤية أساسية منذ مطلع الخمسينيات من هذا

القرن، تتميز بعدد من الخصائص والسمات المنهجية، من أهمها:

أولاً: تميل هذه الرؤية إلى النظر للسياسة على أنها جزء لا يتجزأ من المجتمع، وتميل بدرجة أقل إلى تمييز السياسة عن مختلف الجوانب الأخرى في المجتمع.

ثانياً: تميل هذه الرؤية إلى اعتبار الظاهرة السياسية نتاجاً أو محصلة للسلوك الفردي، وتميل بدرجة أقل إلى إرجاع النتائج السياسية إلى الأبنية التنظيمية، وقواعد السلوك الملائمة.

ثالثاً: وهي رؤية نفعية لأنها تميل إلى اعتبار التصرف أو الحركة السياسية نتاجاً للمصلحة الذاتية المحسوبة، وتميل بدرجة أقل إلى أن ترى الفاعلين السياسيين باعتبارهم يتصرفون استجابة للالتزامات والواجبات.

رابعاً: وهي رؤية وظيفية تميل إلى اعتبار التاريخ بمثابة ميكانيزم فعال للوصول إلى توازن ملائم على نحو فريد، وتهتم بدرجة أقل باحتمالات عدم القدرة على التكيف، وانعدام التفرد أو الخصوصية.

خامساً: وتميل هذه الرؤية إلى اعتبار توزيع الموارد، وإلى تحديد صنع القرارات باعتبارها الاهتمامات المركزية للحياة السياسية، وهي أقل اهتماماً بالطرق التي يتم من خلالها تنظيم الحياة السياسية حول تطور المعاني والشعارات والطقوس أو الرموز[٥٤].

لقد شهد علم السياسة تحولات جذرية[٥٥]، بحيث فقدت الدولة، ومختلف الأشكال الشاملة للتنظيم السياسي، أهميتها ومركزيتها في التحليل، وأصبحت السياسة تمثل بدرجة أو بأخرى، مرآة تعكس تفاعل عديد من عوامل البيئة أو السياق المحيط بالعملية السياسية. وتركزت كتابات علماء السياسة أكثر فأكثر حول بنية الطبقات الاجتماعية[٥٦]، والتصنيف الاجتماعي للمجتمع الحديث، وما يرتبط به من توزيع للثروات والدخول، الأمر الذي يوفر أساساً للتميز والاختلاف، ليس فقط على مستوى الطبقات الاجتماعية، وإنما على مستوى العمليات والأبنية السياسية، فالاختلاف والتميز الطبقي يجد ترجمته في اختلاف وتميز سياسي، وهذا ينطبق عبر المجتمعات والثقافات والنماذج، وأصبح من الممكن التنبؤ بما تقود إليه الاختلافات في المؤسسات والتنظيم السياسي.

وسلوك الفرد وتصرفاته وتفضيلاته لا تتم منعزلة أو نائية عن السياق أو البيئة الحافلة بالعوامل والمؤثرات، وإنما تتحدد في ضوء علاقته بالبيئة وبالظروف المحيطة والتي دفعت هذا الفرد إلى اختيار البدائل المتاحة(٥٧)، وهناك العديد من الدراسات والتحليلات التي تجعل من الحياة السياسية نتاجاً لتفاعل وتأثير واحد أو أكثر من هذه العوامل أو المتغيرات البيئية، كالطبقة واللغة والثقافة والجغرافيا والمناخ والسلالات والأيديولوجية والتكنولوجيا والسكان والأوضاع الاقتصادية والدينية وغيرها. ويبدو أن ثمة افتراضات بأن تأثير هذه العوالم في السياسة يمكن إدراكه وإثباته من خلال البيانات الأمبيريقية، بينما تأثير السياسة في مثل هذه العوامل ليس واضحاً، على الأقل بنفس الدرجة(٥٨).

من هنا كانت السمة المنهجية الأولى لعلم السياسة المعاصر، وتتعلق بانحسار الطبيعة الاستقلالية للظاهرة السياسية، وإرجاعها بشكل متزايد إلى سياقها وبيئتها المرتبطة بها.

تفترض النظريات الحديثة لعلم السياسة في جوهرها أن تفهم الظاهرة السياسية وإدراكها بشكل جيد يكون بالنظر إليها على أنها نتائج تجميعية للسلوك سواء على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة. فلم تعد شائعة تلك النظرة القديمة إلى الظاهرة السياسية باعتبارها عوامل محددة أو منظمة ومعدلة للدوافع الفردية جنباً إلى جنب مع اعتبارها مؤثرة وفاعلة من زاوية الحاجات المؤسسية(٥٩).

وتستند هذه النظريات الحديثة إلى افتراضات محددة تجعل العملية السياسية، والنظام السياسي، مكونة أساساً من عدد كبير ـ غالباً ـ من الفاعلين الأوليين، والسلوك الإنساني لهؤلاء الفاعلين قد يكون واعياً ومحسوباً ومرناً، وقد لا يكون كذلك، وفي أي الحالات فإن أوضاع هؤلاء الفاعلين تتأثر وترتبط بالسياق وبالبيئة الاجتماعية والاقتصادية. ولكي يمكن فهم السلوك الجماعي لهؤلاء الفاعلين يفترض أنه مكون عند المستوى الأدنى من نسيج معقد من تفاعلات وتصرفات الفاعلين الفرديين. والافتراض، وفق هذا المنظور، وعلى سبيل المثال، يجعل من سلوك أي تنظيم نتاجاً ومحصلة لتفضيلات وتصرفات

الأفراد والوحدات الفرعية بهذا التنظيم، وتفاعلاتهم، وكل منهم يتصرف على ضوء توقعات وملابسات محددة عند هذه المستويات والحقيقة أن معظم فروع العلوم الاجتماعية تجعل من تصرفات الأفراد وتفضيلاتهم، محدداً للسلوك والأحداث في النظام الاجتماعي الأوسع، فالنتائج والتصرفات على مستوى النظام يفترض أنها تتحدد بواسطة تفاعلات الأفراد والوحدات الفرعية المكونة لهذا النظام. وهكذا توضع الافتراضات حول أذواق وتفضيلات المستهلكين لفهم الأسواق، وحول المصوتين لفهم العملية السياسية، وحول البيروقراطيين لفهم الأجهزة البيروقراطية.

وعلى هذا فإن السمة المنهجية الثانية لعلم السياسة المعاصر هي تناولها للنتائج الكلية ـ الماكرو ـ الناجمة عن سلوك الوحدات الجزئية ـ الميكرو.

لقد أصبح علم السياسة الحديث يتناول الوقائع والظواهر باعتبارها نتائج لقرارات محسوبة[٦٠]، وهذا لا يقتصر على علم السياسة وحده، بل يعتبر سمة مشتركة لمختلف العلوم الاجتماعية، في تطورها الحديث، حيث الرؤية الدائمة ـ غالباً ـ للسلوك الإنساني باعتباره اختياراً بين بدائل، أي صنع للقرارات، وانحسرت بذلك الرؤية التقليدية لعلم السياسة التي أكدت على القواعد والمعايير والتقاليد التي تقيد إلى حد كبير الإرادة الفردية، والتي تتجسد في بنية مؤسسية أو دستورية أو عرفية.

ومن هنا برزت سمة منهجية أخرى لعلم السياسة الحديث، تؤكد أن الحياة السياسية تتميز بأنها صنع للقرارات، وما يرتبط بهذه القرارات من عمليات اختيار، وتوقعات لهذه العمليات، ومراحل تحضيرية، والاهتمام بعوامل ومتغيرات متشابكة تنبع من طبيعة صنع القرارات ذاتها وارتباطها بحدود الجهد الإنساني، وما قد يمثله من خبرات أو تميز أو مصالح وقيم ومشاعر وتفصيلات، وضغوط وقوى ومصادر للمعلومات قد تكون موثوقة أو غير متحيزة، بدرجة أو بأخرى، وقد تكون غامضة أو مشوهة أو غير كاملة وشاملة.

هكذا يمكن افتراض إن المصوتين يدلون بأصواتهم بطريقة محسوبة بالنظر

إلى مصالحهم، ورجال التشريع ينظمون التصرفات والتحالفات بما يحقق مصالحهم، والأمة تدخل في علاقات ومحالفات لتحسين أوضاعها، فالرؤية الحديثة لعلم السياسة هي رؤية نفعية في جوهرها وفي طبيعتها.

وتتجه أغلب الدراسات السياسية المعاصرة إلى النظر للسلوك السياسي والمؤسسات السياسية باعتبارها تتطور عبر شكل من أشكال عملية تاريخية فعالة تتحرك من خلال التكيف مع الظروف والبيئة الخارجية للوصول إلى حل فريد متميز، تمثله مرحلة تعبر عن التوازن عند نقطة محددة، ولم يعد مقبولاً على نطاق واسع ـ كما كان الأمر في الماضي ـ النظر إلى التطور السياسي باعتباره حركة مطردة نحو مستوى أكثر تقدماً. وحل محل مصطلحات التقدم في الاستخدام الحديث مصطلحات البقاء(٦١).

والمنظور الحديث لعلم السياسة يمنح عموماً الأولوية والأسبقية للنتائج المحققة، ويتجاهل بدرجة أو بأخرى السلوك والمتغيرات الرمزية، أو ينظر إلى الرموز باعتبارها ستاراً لإحراز المزيد من القوة، أو أدوات يستخدمها الأكثر مهارة والأكثر قوة من أجل تعزيز قوته النسبية في مواجهة الآخرين، أو جزء من جهد عام لضبط النتائج. من هنا الاهتمام بتجميع المعلومات وتحديد بدائل السياسة المتاحة، وتحليلات المنفعة ـ التكلفة، واستخدام الرموز في إطار عملية السيطرة على الموارد، أي أساساً من أجل القوة، كل هذا من أجل النتائج السياسية(٦٢).

ما الذي يفرض التكامل المنهجي؟

يصف كارل دويتش العصر الذي نعيش فيه باعتباره «عصر التسييس» المتزايد(٦٣)، فكثير من الظواهر التي لم تكن سياسة في الماضي، أو التي لم ينظر إليها مباشرة على أنها سياسية، أصبحت تعتبر ظواهر سياسية. وأصبح للسياسة صلة بكل أوجه الحياة، حتى الحياة ذاتها، فإحساس الفرد بالكرامة، والأمان في الشوارع، وتعليم أبناء الشعب، وآمال وطموحات الأقليات والفئات في المجتمع، وتوقعات العدالة أو عدم العدالة... كلها تعتبر مجالات لتأثير السياسة، وهي ناجمة عن تفاعل العملية السياسية مع المجتمع بكامله، أي أنها محصلة لذلك التفاعل الدائب المستمر للسلوك السياسي والقرارات السياسية مع

الأنماط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع، أي مع تلك العادات والممارسات والمؤسسات التي غالباً ما تعتبر غير سياسية[٦٤].

إن الظواهر السياسية هي الظواهر الأهم في مجتمعنا، وعلم السياسة يتسع لقضايا وظواهر تمتد من القيم إلى الحقائق، ومن الاهتمام بالذات إلى الولاء للآخرين، وهو في الوقت ذاته علم تطبيقي، لأنه يرتبط بالممارسة، ونظرياته تثريها، وكذلك تتحداها الممارسة العملية.

وقد يكون علم السياسة موضع غموض، وعدم وضوح لدى البعض، لكن السياسة لها موضوعاتها المحددة ومناهجها العلمية[٦٥]، بل ويعرف البعض السياسة باعتبارها «المنهج العلمي المطبق على الوقائع والأحداث السياسية»[٦٦]، وإذا كانت السياسة علماً له أصوله ومناهجه وموضوعاته وفروعه التي أخذت تتطور في تخصصات دقيقة، فالسياسة كذلك فن، ومهارة، وخبرات وتدريب، أو هي على حد تعبير كارل دويتش فن الممكن، أو إعادة ترتيب الأولويات[٦٧].

يعرف هارولد لاسويل السياسة بأنها «من يحصل على ماذا، متى، وكيف»[٦٨]. أما ديفيد ايستون فإنه يعرف السياسة باعتبارها «التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع»[٦٩]، وواضح أن لاسويل يشير في تعريفه إلى الفرد أو الشخص، بينما يوجه ايستون اهتمامه إلى المجتمع في شكله الكلي العام ويحتل مفهوم ديفيد ايستون اهتماماً خاصاً لدى الباحثين، وهو يحدد أن السياسة تتضمن:

١ - توزيعاً للقيم.

٢ - هذا التوزيع يكون سلطوياً.

٣ - وهذا التوزيع السلطوي يرتبط بالمجتمع ويشمله ككل.

إن بنية المجتمع وعملياته المختلفة هي التي تحدد، في رأي ايستون، الأدوار، والمراكز الاجتماعية في المجتمع، وهذا بدوره يرتبط بمنافع أو مكافآت أو قيم، سواء اقتصادية أو تعليمية أو طبقية، وغيرها من قيم، يتم توزيعها على نحو غير متساو في المجتمع. والبحث السياسي له خصوصية تميزه لأنه يحاول

التقصي لاكتشاف أشكال هذا التوزيع التي تأخذ طابعاً سلطوياً، بمعنى أنه توزيع يجب أن يتم أو يطاع، ومن ثم يصبح له طابعاً سيكلوجياً أكثر منه أخلاقيا، أي أن القبول يرجع إلى الخوف من نتائج المخالفة، ومن عدم الطاعة وما يرتبط بها من إكراه، لكن القبول عادة ينبع من مصادر عديدة، كالأخلاق والتقاليد، والعادة، أو الرغبة في التماثل، أو اللامبالاة وعدم الاهتمام الكامل، جنباً إلى جنب مع العامل السيكلوجي بمعنى الطاعة والقبول خوفاً من النتائج المترتبة على عكس ذلك. إن قبول أي قرار أو سياسة ما، رغم عدم التعاطف معه أو الميل إليه، يعبر عن أولوية في سلم القيم، تجعل حفظ النظام الدستوري وصيانته، يسبق أي مخالفة أو مظهر لعدم الطاعة بالنسبة لأي قرار أو سياسة ما[٧٠].

ولا يمكن في الواقع رفض التحليل الجزئي لها رولد لاسويل، كما لا يمكن رفض التحليل الكلي لديفيد ايستون، عند التعريف الإجرائي ـ وليس التعريف الشامل المحدد الذي لا تسعى إليه هذه الدراسة في شكلها الراهن ـ للسياسة.

إن كلا التحليلين له اهتمامه وتركيزه، للذات الفردية، أو للمجموعة، للجزء أو للكل، وهذه الإزدواجية يمكن أن تقود المحلل إلى افتراض أن السياسة يمكن اعتبارها بمثابة مجال للحركة أو التفاعل، أو هي نوع من التوجيه والتجميع[٧١].

بعبارة أخرى تصبح السياسة بمثابة خط متصل للفاعلين السياسيين، له نهايتين أو قطبين، أولاهما تعبر عن الذات الفردية بما تمثله من حاجات الشخص وتفضيلاته ومطالبه وتوقعاته، وانتماءاته واتجاهاته، ويعبر القطب الآخر عن كلية المجتمع أو الجماعة السياسية، مع التفاوت والتباين في حجم هذه الجماعة في المجتمع المعاصر. ومن ثم فالسياسة هي مجال للحركة والتفاعل، دائماً تتداخل فيها الاتجاهات الفردية والجماعية، ولا يمكن بحال قصرها فقط عند أحد القطبين: الذات الفردية أو المجتمع.

وتتناول الدراسات الحديثة التحليل على مستويين، أولهما مستوى التحليل الجزئي أو الميكرو، والتركيز هنا يكون على الفرد كوحدة للتحليل،

وعلاقته بالسلطة السياسية[٧٢]، وثانيهما مستوى التحليل الكلي أو الماكرو، وتركز الدراسة على الجماعة كوحدة للتحليل، وعلاقتها بالسلطة السياسية[٧٣].

وقد تناول ديفيد ابتر المستويين، الكلي والجزئي، في تحليله لطبيعة السياسة، حيث اعتقد ابتر أن السياسة تمثل تفاعلاً بين ثلاثة أبعاد: قيمية وسلوكية وبنائية، وتشكل هذه الأبعاد الثلاثة مقومات عملية الاختيار بين البدائل المتاحة[٧٤].

ويتضمن البعد السلوكي الذات الفردية وما تمثله من حاجات ودوافع، وإدراكات واستيعاب للمعايير والقيم الثقافية، ودور الشخصيات المهيمنة في خلق نماذج جديدة للسلطة، عمليات التنشئة والتكيف والتدريب، قضايا الهوية والمشاركة السياسية، تغيير الإدراك والاتجاه، الاستجابة للمثير أو للدوافع، ويرتبط هذا البعد السلوكي ـ والذي يتأثر بدراسات وإسهامات علم النفس بوجه خاص[٧٥] ـ بوحدات تحليل على مستوى جزئي (ميكرو). أي أن الفرد، والجماعات الصغيرة، تصبح هي وحدة التحليل. أما أدوات البحث المستخدمة فتشمل التجارب والمقابلات الشفهية والمسموح باستخدام العينة والاختبارات المكتوبة وأسئلة الاستبيان أو الملاحظة المكثفة.

وفي البعد القيمي، وكذلك البعد البنائي فإن وحدات التحليل تكون على مستوى كلي (ماكرو)، حيث تشمل المجتمعات ككل، أو على مستوى الجماعات، وقد تشمل الأمة بأسرها.

ويشير البعد القيمي إلى أهمية تاريخ الفكر السياسي وعلم اجتماع المعرفة، ويهتم بموضوعات رئيسية كالطابع القومي والشخصية القوية والصور القومية والثقافة السياسية، بما تتضمنه من معايير ونماذج سلوك وأساطير وأيديولوجيات سياسية، وكيف تنشأ وتتكون لدى الجماعات. ويعتقد ابتر أن هذا البعد القيمي أو المعياري يمثل اتجاهاً تقليدياً يرجع إلى فترة ما قبل انفصال الفلسفة عن السياسة، والتحليل المعياري ينظر إلى القيم باعتبارها مرغوبة في المجتمع، ويبحث كذلك في المعايير والقواعد التي تتحكم في تحقيق القيم

في الواقع العملي، ويحاول التحليل المعياري أن يتجاوز ويسمو على الملاحظة الأمبيريقية للحوادث بالبحث عن المعنى الأعلى للقيم الذي يربط تلك القيم بالمجتمع موضع الملاحظة. ويفترض أحياناً أن التغير في المجتمع هو نتيجة لصراع جدلي بين القيم والأفكار المتعارضة.

أما البعد البنائي فإنه يشير إلى المؤسسات والأبنية والوظائف والأدوار، وإلى عمليات الصراع والاتفاق والإجماع، وتوزيع السلطة، والتمثيل السياسي، والتميز والتكامل في الأبنية والوظائف(٧٦). ويميز ابتر واندرين(٧٧)، في دراسة لهما بين المؤسسات القانونية والرسمية والإدارية، ومؤسسات الخدمة المدنية، والأحزاب السياسية، والجماعات غير الرسمية، كاتحادات العمال ورجال الأعمال، والمؤسسات الدينية والمؤسسة العسكرية، والفئات أو الطبقات ذات المصالح الاقتصادية. ويؤكد أن أهمية قضايا استقرار النظام واستمراريته في التحليل البنائي.

يفرض التحليل السياسي، في الرؤية المعاصرة لعلم السياسة، على الباحث الإلمام والإفادة من الخبرة المتراكمة التي تقدمها فروع العلوم الاجتماعية الأخرى وثيقة الصلة بعلم السياسة، سواء في التحليل الكلي (الماكرو) أو في التحليل الجزئي (الميكرو) أو عند الجمع بينهما. وهذا المنطق يفرض على الباحث نظرية التكامل المنهجي، وهي النظرية التي تقوم على ما يمكن تسميته بوحدة العلم. فالفروع المختلفة للعلوم الاجتماعية، كالسياسة والاجتماع وعلم النفس والاقتصاد والأنثربولوجيا لا تعتبر في ذاتها وحدات مستقلة تماماً، وبوضوح عن غيرها(٧٨).

من الصحيح أن هناك تساؤلات تجد الإجابة عنها في علم محدد كالسياسة أو الاقتصاد، مع ذلك قد يرتبط هذا العلم بغيره من علوم، كذلك فإن ثمة تساؤلات عديدة تفترض الإجابة عنها تكامل أكثر من منهج، والإفادة مما يقدمه أكثر من علم، فالاجتماع السياسي وعلم النفس السياسي والأنثربولوجيا الاجتماعية لها أهمية خاصة ومحورية في التحليل السياسي على المستوى الكلي وعلى المستوى الجزئي، وعلوم الاقتصاد والقانون وغيرها تفيد الباحث

السياسي، بالرغم من الرؤية المتميزة لهذا الباحث[٧٩].

ولا يغني أحد المناهج عن غيره من المناهج الأخرى، وتفرض الظاهرة موضع البحث ترتيب الأهمية النسبية لكل منهج، في تكامل واتساق بهدف اكتشاف جوهر الظواهر والأحداث والقوانين. التي تتحكم في حدوثها، والعلاقات القائمة بينها بشكل موضوعي[٨٠].

لا شك أن إشكالات المنهج ما تزال تحظى باهتمام متزايد من جانب علماء السياسة، وهناك العديد من التوقعات والتساؤلات حول إمكانية أن تصبح مناهج البحث أكثر نجاحاً في معالجة موضوعات الدارسة، وفي تحرك علم السياسة إلى مرحلة أكثر استقرارا وانتظاماً، تكون النتائج فيها موضع قبول واتفاق أكثر وضوحاً[٨١].

ارتبط علم السياسة المعاصر، بالمنهج السلوكي، بوجه خاص، وقد أثار هذا المنهج، وما ارتبط به من أدوات للبحث ومفاهيم وافتراضات، وبؤرة اهتمام مركزي، تدور حول السلوك السياسي، أثار الانتباه إلى قضية التكامل المنهجي، أو ما يشار إليه أحياناً بوحدة العلوم الاجتماعية، استناداً إلى الافتراض بأن السلوك الإنساني يمثل حقيقة كلية واحدة، لها جوانبها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، لكن إيلو يعتقد أن هذا ليس معناه أننا نستطيع أن نتعرف على السلوك السياسي فقط إذا تعرفنا على جميع جوانب السلوك الإنساني الأخرى، فالتكامل المنهجي إنما يعني الاختيار بين السمات السلوكية التي تبحثها مختلف العلوم السلوكية، والتي تبدو أكثر ملاءمة، بوجه خاص، لحل المشكلات السياسية[٨٢].

والعلاقة بين السلوك والمؤسسات هي بالضرورة علاقة تحمل مضمون أن كلاً منهما يكمل الآخر، ومتمم له[٨٣]، والمعايير، والوظائف، والترتيبات المؤسسية إنما تعبر عن نماذج سلوكية استقرت، وتواترت، عبر الزمن، وبدوره فإن السلوك الجاري إنما تشكله، وتوجهه، نماذج الماضي، التي يطلق عليها اسم المؤسسات[٨٤].

يقول إيلو: «إن نوع المشكلات التي يصوغها عالم السياسة السلوكي لا

يمكن حلها دون الرجوع إلى مفاهيم ونظريات العلوم السلوكية العديدة»[٨٥] فالحل من خلال منهج واحد، أو علم واحد، سيكون حلاً جزئياً، ولن يكون مرضياً.

وهذا التكامل المنهجي من شأنه الحيلولة دون أيهما السيّاق الأوسع الذي يحدث في إطاره السلوك السياسي. وعلى سبيل المثال فإن إعطاء الفرد صوته في الانتخابات لا يمكن دراسته وتحليله بمعزل عن تجربته وطموحاته وولاءاته في الأسرة والطبقة الاجتماعية، أو عن ارتباطاته بحزب سياسي، أو بمطالب مهنته، أو توقعاته ووسطه الثقافي، وغيرها من عوامل شخصية وثقافية واجتماعية لها تأثيراتها المحتملة، وإن كانت من طبيعة ليست سياسية[٨٦].

ويستطرد إيلو قائلاً: «إن ما نسميه بالجوانب الاجتماعية والثقافية والشخصية تغزو كل السلوك، بما في ذلك السلوك السياسي... لهدف المعالجة والتحليل فإننا نفكر أن ما هو اجتماعي ليس سياسياً، وإن ما هو ثقافي ليس سياسياً، وإن ما هو شخصي ليس سياسياً، كتمييز تحليلي فحسب»[٨٧].

إن دراسة السلوك السياسي تهتم بتصرفات، واتجاهات وتفضيلات وتوقعات الإنسان، في السياقات السياسية. ولا توجد مبررات قوية للافتراض بأن السلوك الإنساني في السياسة يختلف بشكل أساسي عن سلوكه في السياقات الأخرى. فالأفراد الذين لا يشاركون في الحياة الاجتماعية لجماعتهم، من غير المحتمل أن يشاركوا سياسياً أيضاً[٨٨].

وحتى إذا اختلفت مشكلات ونماذج السلوك السياسي بشكل شامل عن مشكلات ونماذج السلوك في السياقات الأخرى، فإن الصياغات النظرية المرتبطة بالسلوك الإنساني، من غير المرجح أن تظل في عزلة، وفق مفهوم إيلو، الذي يؤكد أن النظرية إذا ما أصبحت مثمرة في سياق من السياقات، فإنها سوف تؤدي، إن عاجلاً أو آجلاً، إلى إثراء البحث وإخصابه في المجالات الأخرى[٨٩].

ويتفق روبرت داهل مع مفاهيم هانز إيلو حول ضرورات التكامل المنهجي،

وأهميته. فأشار داهل إلى مساهمات علماء أمثال: لاسويل، ودوره الرائد، وليبست، وسلطوية الطبقة العاملة في كتابه الرجل السياسي، والموند، وإدورنو، ومكلوسكي، ولين، وكانتريل وغيرهم من علماء تختلف تخصصاتهم وانتماءاتهم، لعلم اجتماعي أو آخر، فمنهم علماء اجتماع، وعلماء نفس، وعلماء سياسة، لكن ثمة تجاهل للحواجز بين هذه العلوم، وتجاوز للاختلافات بين التخصصات، وإن لم يصل ذلك إلى حد الإلغاء الكامل للحواجز بين هذه العلوم والتخصصات والمناهج(٩٠).

ويؤكد داهل أهمية التأثيرات التي أفرزتها التوجهات السلوكية في البحث السياسي، وإن لم تكتمل بعد هذه التأثيرات، ويمثل تحليل النظم خير مثال لذلك، حيث معالجة الأفراد، كبؤرة لاهتمام البحث: فالأفراد هم الذين يصوتون، ويشاركون في صور المشاركة الأخرى، ويعبرون عن القيم والاتجاهات... لكن الفردية لا يمثل نظاماً سياسياً، وتحليل التفضيلات الفردية لا يمكن أن يوفر تفسيراً كاملاً للقرارات الجماعية، لذلك يؤكد داهل «نحن في حاجة إلى فهم الميكانيزمات التي بواسطتها يتم تجميع القرارات الفردية وترابطها في شكل قرارات جماعية»(٩١).

ويعتقد ديفيد إيستون أن وجود مصطلحات جديدة يمثل نقطة تحول في البحث السلوكي، ويرتبط هذا بمطلبين أساسيين(٩٢).

أولهما: مطلب لم يوجد من قبل، يمثله ذلك الاهتمام، والوعي الذاتي، بالنظرية الأمبيريقية، في كل مستوياتها عموماً، سواء على مستوى متوسط المدى، أو على المستوى العام، ويمكن تلخيص هذا المطلب مبدئياً في: «افتراضات قابلة للاختبار».

ثانيهما: وكجزء من هذا، فإن العلوم الاجتماعية كان عليها أن تواجه مشكلات تحديد وحدات مستقرة للتحليل، والتي يمكن أن تلعب دوراً محتملاً في البحث الاجتماعي، كالدور الذي لعبته «جزئيات المادة أو ذراتها» في العلوم الطبيعية.

وأشار إيستون إلى مستويات للتكامل المنهجي بين العلوم الاجتماعية:

١ ـ مستوى العمل التطبيقي في مجالات مشتركة للمشكلات الاجتماعية ككل، بما يتطلبه ذلك من معرفة ومناهج وبيانات تستمد من مختلف العلوم الاجتماعية، فوجدت فرق من الباحثين تعمل معاً، في المجالات السوسيولوجية والسيكولوجية والاقتصادية والسياسية وغيرها، ليتحقق نوعاً واقعياً من التكامل بين هذه العلوم والمناهج(٩٣).

٢ ـ تجاهل الباحثون في مجال أو علم معين «الحوائط» التي تفصل بين هذه العلوم، ليتعلموا طرق جمع البيانات من أي مجال من مجالات المعرفة، وبحث ما هو ملائم ومناسب، دون حصر أنفسهم داخل علم أو مجال معين بذاته.

٣ ـ وجد مستوى ثالث يعتمد على توليفة لعدد محدود من المجالات الاجتماعية، فيكون التدريب في مجال علم معين، في توجهاته، ولكن من حيث النتيجة يجري دمج اثنين أو أكثر من هذه العلوم الاجتماعية لدى نفس الباحث.

ويعتقد إيستون أن هذه المستويات الثلاثة للتكامل المنهجي من شأنها خلق صورة ذاتية جديدة للعلوم الاجتماعية، على الأقل بالنظر إلى الصلات فيما بينها، ولكن أي من هذه المستويات أو المسارات لن تقود إلى أي توحيد للتوليف، والتكامل، والدمج بين هذه العلوم(٩٤).

وهناك من يشير إلى تزايد تأثير الكثير من علماء الاجتماع بوجه خاص، الأوروبيين، والذين انتقلوا من أوروبا إلى الولايات المتحدة، في الثلاثينيات، فنقلوا معهم تأثيرات ماكس فيبر، وماركس، وباريتو، وموسكا، وغيرهم، إلى علماء السياسة الأمريكيين، الذين اضطلعوا بدور رائد في حركة تطور علم السياسة المعاصر(٩٥).

ورغم أهمية الجهود التي يبذلها علماء السياسة، فإن الصعوبات التي تواجه الباحثين، وغموض كثير من المفاهيم(٩٦) والمشكلات التي يصادفها البحث السياسي(٩٧) ما زالت تتحدى محاولات التطوير وبناء علم السياسة الحديث.

الخاتمة

السلطة السياسية ظاهرة عرفتها المجتمعات البشرية منذ نشأة الدولة، فهي أساس قيام الدولة، والمجتمع المعاصر، لكنها أصبحت تحتل أهمية متزايدة في ضوء التطورات التي شهدها هذا المجتمع، وفي ضوء النظرة المعاصرة لعلم السياسة.

وقد تحول علم السياسة من الاهتمام والتركيز على الدولة، وما يرتبط بها من أشكال وتطور، ونظم دستورية وقانونية، في إطار المناهج التقليدية التي ارتبط بها علم السياسة منذ القدم، إلى الاهتمام والتركيز على موضوع السلطة السياسية، في إطار المناهج الحديثة التي تبلورت مع التطور المنهجي لعلم السياسة تحت تأثير الثورة المنهجية، التي أحدثتها العلوم السلوكية، خصوصاً علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الأنثروبولجيا.

فأصبحت السلطة هي موضوع علم السياسة، وبؤرة اهتمامه، واستخدمت المفاهيم والمناهج والأدوات حديثة العهد في علم السياسة، كنظريات صنع القرار، والمنهج البنائي الوظيفي، ونظرية النظم، ونظريات الاتصال، والتنشئة وغيرها لدراسة ظاهرة السلطة وما يرتبط بها من مجالات وفروع.

وقد حاولت الدراسة إبراز أهمية السلطة، ومركزيتها في المجتمع الحديث، الأمر الذي يؤكد ضرورة دراستها، وبذل مزيد من الجهد في سبيل توضيح أبعادها، وما يمكن أن تقوم به في ضوء المفاهيم الجديدة، والنظرة الجديدة إلى السلطة السياسية، وإلى علم السياسة في تطوره المعاصر.

الهوامش والمراجع

(١) انظر:
- Bernard Manin. On Legitimacy and Political Deliberation. **Political Theory.** Vol. 15 No. 3 August 1987. P.362.

(٢) يعتبر بعض الكتاب السلطة أو القوة بالنسبة لعلم السياسة كالنقود بالنسبة لعلم الاقتصاد بالنظر إلى طبيعتها السياسية المتأصلة فيها. انظر مثلاً: Mark O.Dickerson & Thomas Flanagan. **An Introduction to Government and Politics: A conceptual Approach** (New york: Methuen Publication, 1986) P.17.

(٣) وهذا يفرض في رأيه البحث عن معنى السلطة والمجتمع والسياسة وذلك في إطار دراسته

للتوزيع السلطوي للقيم، كخطورة أولى في طريق الكشف عن مركز وبؤرة اهتمامات البحث السياسي راجع: David Easton. **The Political System - An Inquiry into The State of Political Science** (New york: Alfred A.Knoph, 1953) P.129.

(٤) راجع تفصيل ذلك في: Yves R. Simon **A General Theory of Authority** (Westport; Connecticut: Greenwood Press, 1973).

(٥) ويمثل هذا شرطاً أولياً لأي استخدام ممكن الدفاع عنه للعنف، كما قد يستخدم العنف بواسطة أولئك الذين لا يملكون قوة كتعويض عن عدم العدالة في توزيع القوة، راجع في ذلك: David Miller. The use and Abuse of Political Violence. **Political Studies.** Vol xxx11. No. 3 September 1984. P401 - 419.

(٦) انظر: Yves R. Simon. **OP. Cit** P.13.

(٧) Ibide, P. 163 .

(٨) Jomes. G. March & Johan p.Olsen. The New Institutionalism: Organizational Factors In Political Life. **The American Political Science Review.** Vol. 78. No 3. September 1984. P.743.

(٩) يوضح ايستون مدى «التحولات الراديكالية» ـ على حد تعبيره ـ التي اجتازها علم السياسة في النصف الأول من القرن العشرين راجع في ذلك: David Easton. OP. cit., P. 67. كما يؤكد على أهمية معرفة مراحل التطور المنهجي لأي علم، اجتماعي أو طبيعي، انظر P.53.

(١٠) راجع في ذلك: David Easton. **A systems Analysis of Political Life** (New york: John Wiley & Sons, Inc., 1967) P.4.

(١١) انظر على سبيل المثال: Roy C. Marcridis. «A survey of the Field of Comparative Politics», in: Harry Eckstein & David E.Apter (eds) **Comparative Politics** (New york: The free Press, 1963) P.43 - 51.

وانظر أيضاً: د .كمال المنوفي **مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة**، الكويت: وكالة المطبوعات ١٩٨٤، ص ١٢- ٢٢.

(١٢) عن مفهوم الدولة وأهميتها لعلم السياسة بالمفهوم الحديث راجع: David Easton. The Political System - An Inquiry into The State of Political Science. op. cit., P.106 - 115 .

(١٣) راجع مثلا: Harry Eskstein & David E. Apter (eds) op. cit.,.

(١٤) انظر في ذلك William H. Riker. Implications From The Disequilibrium of Majority: Rule for the Study of Institutions. **The American Political Science Review.** Vol. 74. No. 2 June 1980. P.432.

(١٥) Ibid. P.432 - 433 .

(١٦) James G.March & Johan P.Olson op. cit., P.734.

(١٧) انظر: William H.Rikier - op.cit., P.443.

والذي يرجع الاهتمام بالقيم إلى التراث المسيحي وارتباطه بالمعايير الاخلاقية.

(١٨) انظر مثلاً: **International Encyclopedia of The Social Science** vol. 16 (New york The Free Press, 1968). P.210.

(١٩) انظر Samul Huntington. "political Development and politi Decay". In: Claude welch (ed) **Political Modernisation - A Reader in Comparative Political Change** (Belmont, California: Wadsworth Publishing Co., Inc), 1971. P.238.

(٢٠) M.Weiner. Political Integration and Political Development in: Clande Welch (ed) Ibid., P.193.

(٢١) David E.Apter **Political Change** (London: Frank Cass and Co., Ltd., 1937) P.196 .

(٢٢) ورد ذلك في: Ralf Braibanti. «External Inducement of Political - Administrative Development: An Institutional Strategy». in: Ralf Braibanti et al (eds). **Political and Administrative Development** (Durham, N.C.: Duke Univ. Press, 1969) P.35.

(٢٣) Lucian W. Pye. **Politics, Personolity and Nation Building - Burma's Search for Identity** (New Haven: Yale univ. Press 1962) P.41.

(٢٤) Ralf Braibanti. OP. Cit., PP.37 - 38.

(٢٥) Ibid. P.52.

(٢٦) James G.March & Johan P.Olsen. Op. Cit., P. 738.

(٢٧) عن التماسك والاستقلال وغيرها من شروط لفاعلية ومؤسسية التنظيمات السياسية راجع:
Samuel Huntington. Op. Cit., PP. 251 - 252.

(٢٨) أو على حد تعبير بعض الكتاب تؤثر في تتابع أحداث التاريخ.
انظر: James G.March & Johan P.Olsen.. Op. Cit. P.739.

(٢٩) انظر: Ibid. P. 379 - 740.

(٣٠) James V. Clarck. «A Healthy Organization». In: Warren G.Bennis et al. (eds) **The Planning of Change** (New york: Holt, Rinehart & Winston, Inc., 1969) P.290.

(٣١) راجع: James G.March & Johan P.Olsen op.cit., P.741. حيث يشير الكاتبان إلى أن مفهوم علم السياسة كصنع للقرارات قديم في الفكر السياسي قدم أفلاطون وأرسطو، ويمكن تتبعه ابتداء من الفلاسفة والكتاب السياسيين الأول وحتى هارولد لاسويل صاحب العبارة الشهيرة «من يحصل على ماذا وكيف»؟

(٣٢) قد يجمع بعض العلماء في تعريفه علم السياسة بين مفهومي الدولة والسلطة، على سبيل المثال يعرف الدكتور محمد فتح الله الخطيب علم السياسة بأنه ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية

الذي يبحث في علاقة الفرد بالدولة وبالسلطة فيها سواء نشأتها أو شكلها ونظامها أو ممارستها. انظر: د .محمد فتح الله الخطيب: **دروس في مبادىء العلوم السياسية**، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٨م، ص ٧، ١٢، ١٣.

(٣٣) د .حامد ربيع: **أبحاث في النظرية السياسية**، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٠، ص ٧٩- ٨٢.

(٣٤) وعن أهمية هذه الجماعات غير الرسمية انظر مثلاً:

- Roy C.Macridis. Op. cit., P.45 - 47
- Harry Eckstein. «Introduction: Group Theory and the Comparative Study of Pressure Groups». In: Harry Eckstein & David Apter (eds). Op. cit., P.389 - 396.

(٣٥) يربط بعض الكتاب بين هذا التطور أو ما يسمونه «ثورة في المناهج» ومقدم العلوم السلوكية الجديدة الأمر الذي مهد لمرحلة من البحث تزايدت فيها الدقة العلمية والقياس الكمي، والاستخدام المتكامل لعدد من المناهج في وقت واحد راجع مثلاً:

- Peter H.Merkl, **Modern Comparative Politics** (New york: Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1970) P.9 - 10.

(٣٦) ووفق تعبير أحد الباحثين أصبحت السياسة تعرف بأنها «ممارسة ومتابعة القوة أو السلطة»، بل أصبح كل تفاعل إنساني في مواقف تثور فيها تساؤلات حول من يبادر أو يوجه أو يقرر - وغيرها من دلائل القوة أو السلطة - يعتبر ذا طبيعة سياسية. انظر:

- Willian F.Stone. **The Psychology of Politics** (New york: The Free Press, 1974) P.16.

ويأخذ هذا أشكالاً ومسميات عديدة مثل النخبة السياسية، أو صانعي القرار، أو بناء القوة، أو هرم القوة وغيرها.

(٣٧) بل وتؤكد بعض الدراسات أن هذا التطور قد وصل إلى مرحلة أقل طموحاً مما كان متوقعاً، ومما وعدت به أصلا الثورة السلوكية بسبب الطابع غير النظامي والمفاهيم الخاطئة عن الطبيعة الإنسانية وعدم الإفادة من النتائج والمعرفة الأساسية حول السلوك الإنساني. راجع تفاصيل ذلك في:

- John C.Wahlke. Pre - Behavioralism in political Science, **The American Political Science Review.** Vol. 73 No.1 March 1979, P.99 - 31.

(٣٨)

- Seymoour Martin Lipset. «Politics and the Social Sciences: Introduction» in: Seymour M.Lipset (ed.) **Politics and the Social Sciences** (New york: Oxford Univ. Press, (1969), P. X - XI.

(٣٩) حول مزيد من التفاصيل حول العلاقة بين علم الاجتماع السياسي وعلم السياسة راجع:

- Giovanni Sartori. «From the Sociology of Politics to Political Sociology» in: Ibid, P.65 - 100.

(٤٠) وكموضوعات لرسائل الدكتوراه والبحوث المختلفة راجع:

- Seymour M.Lipset. Politics and the Social Sciences:Introduction, Op. cit., P.X 11.

(٤١)

- Scott Greer. Sociology and Political Science. In: Seymour M.Lipset (ed) Op.Cit., P.49 - 64.

(٤٢) ورد ذلك على لسان ليبست. انظر:
- Seymour M.Lipset. Politics and Social Sciences - Introduction, Op. cit., P. IX.

(٤٣)
- Idem.

(٤٤)
- Scott Greer. Op. cit., P.64.

(٤٥)
- Seymour M.Lipset. Politics and Social Sciences - Introduction, Op. cit., P.Vii .

(٤٦)
- Heinz Eulau, **Politics, Self and Society - A Theme and Variation** (Cambridge, Massachussetts, Harvarad Univ. Press, 1986) P. 1 - 2.

(٤٧) انظر:
- Tom Bottomore, **Political Sociology** (London: Hutchinson & Co., 1979) P. 7 - 18.
- Dipti Kumar Biswas, **Political Sociology - An Introduction** (Culcutta: Firna Klm Private Ltd., 1978) P.4.

وهناك من يؤكد أن علم السياسة قد استعار الكثير من نظريات علم الاجتماع. انظر في ذلك:
- Roy C.Macridis & Bernard E.Brown (eds.) **Comparative Politics** (Homewood, lillinois: The Dorsey Press, 1964), P. 3 - 4.

(٤٨) هناك إهمال تقليدي في دراسات السياق أو البيئة، بالرغم من أهمية هذا السياق، فالسلوك السياسي لا يمكن فهمه بالشكل الصحيح إلا في ضوء علاقته بالبيئة، حيث لا يمكن عزله عن السياق أو البيئة التي دفعت صاحب السلوك إلى الاختيار بين البدائل المتاحة راجع في ذلك:
- Robert Huckfeldt. **Politics in Context** (New york: Agathan Press, Inc., 1986), P. 1, 5, 6.

(٤٩)
- Ibid., P. 117, 155.

(٥٠)
- Dennis Pirages, **Managing Political Conflict** (London, Thomas Nelson and sons Ltd., 1976) P.13 حيث يرى الكاتب أن على القادة والزعماء السياسيين مواجهة هذه المتغيرات أو البيئات وإدارتها والاستجابة لما تطرحه من ضغوط وتأثيرات.

(٥١) انظر: د .علي أحمد عبد القادر: **مقدمة في النظرية السياسية**، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٦، ص ٢١- ٢٩.

(٥٢)
- Martin N.Marger. Elites and Masses - An Introduction To Political Sociology (New york: D. Van Nostrand Co., 1981), P.2.

راجع أيضاً:
- Reinhard Bendix & Seymour M.Lipset. «The Field of Political Sociology». In: Lewis A. Coser (ed.) **Political Sociology** (New york: Harper & Row, Publishers, 1966).

(٥٣) أو نظرة فريدة كما يسميها مرجر. راجع: Martin N.Marger. Op. cit., P. 2 - 3, P.4. ويعتبر

الكاتب أن تحليلات علم الاجتماع السياسي للسياسة تعد أكثر دقة، بالرغم من أن كلاً من علماء الاجتماع وعلماء السياسة يتكلمون نفس اللغة التحليلية ويطرحون نفس التساؤلات ويستخدمون نماذج نظرية متشابهة، ويستخدمون نفس الأدوات العامة للبحث، إلا أنهم رغم ذلك يتميزون ويختلفون بالتأكيد في تفسيراتهم للسياسة في المجتمع.

- James G. March & Johan P, Olsen, Op, cit., P.735. (٥٤)
- David Easton, The Political System - An Inquiry into The state of Political Science. Op. cit., PP .106 - 115. (٥٥)

(٥٦) للمزيد من التفصيل حول الطبقة وأهمية ما تمنحه من تميز واختلافات بين الأفراد، والأدوار، والمؤسسات راجع: Edward Shils, **Center and Periphery** (Chicago, Chicogo Univ. Press, 1975), P. 249 - 255.

- Robert Huckfeldt. Op. cit., 1P. 5 - 6, P. 155. (٥٧)
- James G.March & Johan P. Olson, Op. cit., P. 735. (٥٨)
- Ibid., P. 735 - 736. (٥٩)

(٦٠) انظر: David Apter, Political Change. Op. cit. P.3 - حيث يرى ديفيد ابتر السياسة باعتبارها اختياراً للبدائل.

- James G.March & Johan p Olsen, Op. cit. P. 737. (٦١)
- Ibid. P. 737 - 738. (٦٢) لذا توصف الرؤية المعاصرة للسياسة بأنها ذرائعية. راجع:
- Karl W.Deutsch, **Politics and Government - How People Decide Their Fate** (Boston: Hougton Mifflin Co., 1974) P. 3, 6, 8, 115. (٦٣)
- Ibid., P.31. (٦٤)

(٦٥) يحدد د .حامد ربيع شروطاً للمعرفة حتى ترقى إلى مرتبة العلم من أهمها:

١- موضوع قابل للتحديد فلا يقع الاختلاط بغيره من موضوعات بما يعني إمكانية عزل وتحديد الظواهر موضوع البحث.

٢- إمكانية تكامل هذه المعرفة فتكون معرفة وضعية لا تخضع للعواطف، وتكون كمية أي يمكن التعبير عنها رقمياً، وأن تتكامل في شكل جسد من الحقائق والمدركات.

٣- منهاجية ذاتية تنبع من طبيعة الظاهرة وتعبر عن جوهرها. لمزيد من التفصيل راجع: د .حامد ربيع: **نظرية التحليل السياسي**، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٠، ص ٢- ١٠.

- Alfred de Grazia, **Political Behavior.** vol. 1 (New york: The Free Press, 1962), P. 55. (٦٦)
- Karl W. Deutsch. Op. Cit., P. 21 - 25. (٦٧)
- Harol Lasswell, **Politics - Gets What, When, How** (New york: Meridian Books, Inc., 1958), P. 13. (٦٨) انظر:

ويستهل لاسويل كتابه بقوله: إن دراسة السياسة هي دراسة للتأثير أو النفوذ، وذوي التأثير أو النفوذ، والذين يحصلون على أغلب الدخل ومظاهر التميز والأمان في المجتمع، بينما من

يمتلك البقية هم الجماهير.

(٦٩) - David Easton, The Political System - An Inquiry into The State of Political Science . Op.Cit., p.129-134.

(٧٠) - Ibid., p.131-133.

(٧١) وهذا تعريف ضروري. لكنه غير كاف، لمزيد من التفصيل حول تعريف السياسة، وما يتضمنه من قائمة لا نهاية لها من أنماط وأشكال للحكم، وللقيم، وتوزيعها، وللأبنية، والعمليات التي تجمع بين الحكام والمحكومين، وإشكالية جمع هذه الأنماط في تعريف تصنيفي راجع:

- Fred M. Frohock, The Structure of "Politics" **The American Political Science Review**. Vol. 72. No 3. September.

(٧٢) انظر في مستوى التحليل الميكرو دراسة ديفيد بيل حول علاقة وتأثير السلطة والقوة والنفوذ على الفرد: David V.J. Bell. **Power, Influence and Authority** (New York: Oxford Univ. Press, 1975), P. 71 - 81.

(٧٣) وحول مستوى التحليل الكلي للسلطة السياسية يحاول بيل الإجابة عن تساؤل جوهري يتعلق بكيفية توزيع السلطة والقوة والنفوذ في النظام ككل راجع:

- Ibid., P. 81 - 90.

(٧٤) - David Apter. Political Change. Op. cit., P 8 - 9.

(٧٥) من أمثلة الدراسات التي حاولت استخدام مفاهيم علم النفس لخدمة التحليل السياسي، كمفهوم السلوك العقلاني. انظر:

- Herbert A. Simon. Human Nature in Politics: The Dialoge of Psychology with Political Science. **The American Political Science Review.** Vol. 79. No. 2 June 1985, P. 293 - 304.

(٧٦) - David Apter. Political Change. Op. cit., Pp. 186 - 187.

(٧٧) - David Apter & Charles Andrian. «Comparative Governement. Developing New Nations». In: Marian D... Irish (ed.) **Political Science: Advance of The Discipline** (Englewood Cliffs, New jersey: Prentice - Hall, 1978) P. 82 - 126.

(٧٨) - Gunnar Heckscher. **The Study of Comparative Government and Politics** (London: George Allen & Unwin Ltd., 1973), P. 52 - 53.

(٧٩) يمثل القانون في رأي البعض المجال التقليدي لاهتمام علم السياسة، بل وفي العديد من الجامعات تعتبر الدراسات القانونية والحكومات المقارنة جزءاً من دراسة القانون المقارن. ويقدم علماء الاقتصاد مفاهيم كالمفهوم المادي للتاريخ والذي يلقى قبولاً واسعاً لدى كثير من الباحثين السياسيين. وتقدم العلوم الطبيعية جوانب هامة في دراسة الطاقة النووية مثلاً... راجع:

- Ibid., P. 53 - 60.

(٨٠) انظر تفصيلاً عن الوضعية، وأهمية المعرفة الوضعية التي يتم الوصول إليها عن طريق البحث

- Edward McNall Burns. **Ideas in Coflict - The Political Theories of The Contemporary World** (London: Metheun & Co. Ltd., 1960), P. 75. :الموضوعي

(٨١) هناك من يرى أن علم السياسة المقارنة لم يصل بعد إلى مرحلة صياغة النظريات، وأنه ما زال في مرحلة بناء النماذج: انظر: R.T. Holt & John M.Richardson, Jr. Competing Paradigms in Comparative Politics. In: Robert T.Hlot & John E Turner (eds.) **The Methodology of Comparative Research** (New york: The Free Press, 1970), p. 7 - 28.

(٨٢) - Heinz Eulau. Op. cit. P. 25 - 26.

(٨٣) - Ibid. P. 25.

(٨٤) - Idem.

(٨٥) - Ibid. P. 26.

(٨٦) هناك من يؤكد على مخاطر لهذا التحول الذي فرضته العلوم السلوكية، خصوصاً علم الاجتماع على علم السياسة، والذي أصبح في فترة معينة، وفق هذا الرأي، بمثابة علم اجتماع إلى حد كبير، انظر: Michael G.Roskin et al. **Political Science Introduction** .(Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice - Hall, (1988), P.19

(٨٧) - Heinz Eulau. Op. cit., P. 26.

(٨٨) - Ibid. P. 26 - 27.

(٨٩) - Ibid. P.27.

(٩٠) - Robert Dahl. «The Behavioral Approach in Political Science: Epitaph for a Monument to a Successful Protest» in: Howard Ball & Thomas P. Luath, Jr. (eds.) **Changing Perspectives in Contemporary Political Analysis** (Englewood Cliffs, New Jersey: Prentic - Hall, Inc., 1971). P. 118.

(٩١) - Idem.

(٩٢) - David Easton. «The Current Meaning of Behavioralism in Political Science» In Ibid., PP. 100 - 101.

(٩٣) - Ibid., P. 101 .

(٩٤) - Ibid, 101 - 102 .

(٩٥) - Robert Dahl. Op. cit. P. 109 - 110.

(٩٦) - R. Chilcote, **Theories of Comparative Politics - The Serach For** :راجع مثلاً a Paradigm (Boulder, Colorado, Westview Press, Inc., 1981), P. 16 - 17.

(٩٧) - R.T Holt & J. E. Turner. The Methodology of Comparative Researach. in :انظر Robert T. Holt & John E. Turner (eds.) Op. cit., P. 20.

* * *